المدن.

○ ثمّة عدم استقرار سياسي ـ اقتصادي تعيشه المدن الفلسطينية، اضافة الى قوانين اسرائيلية، منها القانون الاسرائيلي الذي ينصّ على ان ملك البيت لا يعتبر دليلاً على ملك الأرض التي يقوم عليها البيت. ومثل هذه الاوضاع لا تعاني منها المدن الصناعية الغربية.

○ لقد لعبت المؤسسات المالية والشركات العقارية دوراً هاماً في نمو المدن الغربية، بخلاف المدن الفلسطينية، التي لا يوجد فيها مثل هذه المؤسسات.

○ ان احتياجات الأسرة الفلسطينية تختلف عن احتياجات الأسرة الغربية.

○ ان البعد الحضاري للمدينة الفلسطينية مختلف عمّا هو موجود في المدن الغربية.

○ ان العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، بين المدينة الفلسطينية وظهيرها الريفي مختلفة عمّا هو سائد في المدن الغربية.

○ ان التغيّرات التي يشهدها الريف الفلسطيني تؤثر كثيراً في علاقته مع مركزه المديني، وفي الدور والوظائف التي يمكن ان تؤديها المدينة حالياً، على مستوى اقليمها، أو المستوى العام.

○ ان غياب السلطة الوطنية المشرفة على المدن الفلسطينية، ووجود، بدلاً منها، رئيس بلدية أو أعضاء مجلس بلدي معيّنين من سلطة الاحتلال الاسرائيلي، يؤثر في وضع الخطة الخاصة بالمدينة وتنفيذها لتلبية احتياجات سكان المدينة، ولا يوجد مثل هذا الوضع في المدن الغربية الصناعية.

○ ان اشراف سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي على موازنة البلديات واشتراط موافقتها على تنفيذ المشاريع البلدية من مياه وكهرباء وشوارع، وتخصيص مناطق للاستخدامات المدينية المختلفة، يعرقل عمل البلدية، ويعوقها عن تقديم الخدمات الضرورية الى السكان. والمدن الغربية لا تعاني من ذلك.

○ لا تتلقّى البلديات من سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي الدعم الضروري والمطلوب لتنفيذ المشاريع الضرورية. ومثل هذا الوضع لا تعيشه المدن الغربية الصناعية.

○ لا تملك المدن الفلسطينية صلاحية سن القوانين والتشريعات الغربية، بخلاف المدن الغربية الصناعية.

○ غياب الاحصاءات المتعلقة بالاوضاع الديمغرافية والاقتصادية للسكان.

○ الخروقات الفردية لقوانين التنظيم والبناء.

○ ضمّ بعض القرى المجاورة الى المدينة؛ ولا يوجد عن هذه القرى معلومات واحصاءات؛ وتفتقر الى التنظيم المسبق، اي نمت عشوائياً.

○ تعدّد السلطات المسؤولة وتداخل الصلاحيات في بعض مناطق المدينة. فالمخيّمات تشرف عليها وكالة الغوث؛ والدوائر والمؤسسات الاسرائيلية ومعسكرات الجيش تشرف عليها السلطات العسكرية الاسرائيلية؛ وبقية مناطق المدينة تقع تحت اشراف السلطة البلدية.